

لتوفير ٢٥ مليون ريال من ميزانية كل "أمانة" ورفع مستوى الأداء

الطاسان: خصخصة ١٤٠ نشاطاً بـ"الأمانات" والأولوية للنظافة والإيرادات



محمد الطاسان

وقال في حوار له المدينة إن الوزارة تهدف من هذا المشروع إلى رفع كفاءة وتحسين أداء الخدمات والأنشطة البلدية وترشيد الإنفاق العام وتخفيف الأعباء عن كاهل الدولة عن طريق إشراك القطاع الخاص، بالإضافة إلى رفع نسبة تغطية الخدمات البلدية في المناطق المأهولة بكفاءة وفعالية والحد من حجم الفاقد في الإيرادات البلدية وتضييق الفجوة بين المتطلبات البلدية والاعتمادات المالية والاستثمار الأمثل للموارد البلدية وزيادة استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة البلدية والتوسع فيها. وتبما يلي نص الحوار:

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة

أعد وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية المساعد للتخطيط والبرامج ورئيس فريق التخصيص بالوزارة محمد بن علي الطاسان أنه تم البدء في خصخصة أكثر من ١٤٠ نشاطاً في أمانات المدن أولها النظافة والإيرادات، متوقفاً أن يتم بعد الخصخصة توفير ٢٥ مليون ريال من ميزانية كل أمانة إلى جانب ارتفاع مستوى الأداء.

👉 هدفنا زيادة الاستثمارات والاستخدام الأمثل للموارد البلدية

× ما أبرز أهداف برنامج التخصيص الذي بدأت تنفيذه وزارة الشؤون البلدية والقروية؟

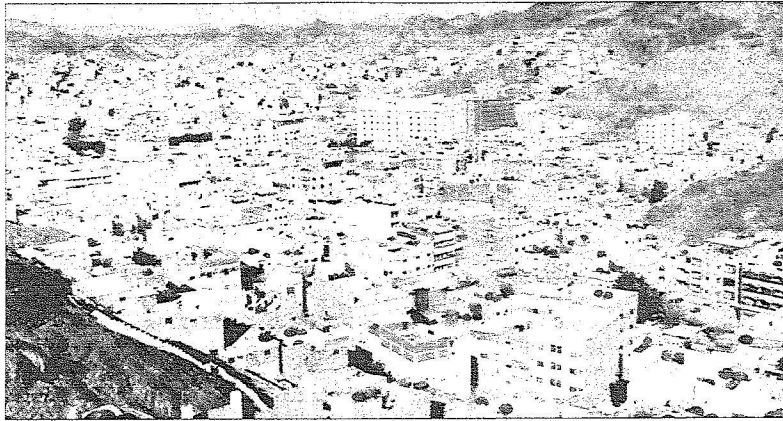
برنامج التخصيص هو استجابة لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وتوجهات الدولة بتخصيص قطاعات عديدة ومنها القطاعات التي تشرف عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية، وتم حصر هذه الأنشطة التي تقوم بها

وبناء على الأداء الناجح في المشروع فقد تم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية منه. كما تمت الموافقة على مشروع مماثل في أمانة المدينة المنورة ومشروع النقل والحركة يقصد به استئجار سيارات النقل والحركة (Outsourcing) وهي السيارات التي تستخدم لأعمال المراقبة والمتابعة والركوب مثل سيارات السيدان والصالون ونصف النقل والباصات الصغيرة والكبيرة، عن طريق القطاع الخاص مع التوقف عن الشراء مشروع النقل والحركة في أمانة محافظة جدة.

إستراتيجية التخصيص

× ما هي الإستراتيجية لتخصيص الخدمات والأنشطة البلدية؟

في ضوء إستراتيجية الدولة للتخصيص قامت الوزارة بوضع إستراتيجية تخصص الخدمات والأنشطة البلدية وأهدافها الرئيسية والفرعية والهدف الرئيسي رفع كفاءة وتحسين أداء الخدمات والأنشطة البلدية وترسيخ الإنفاق العام وتخفيف الأعباء عن كاهل الدولة عن طريق إشراك القطاع الخاص بحيث لا يتعارض ذلك مع أهداف الأجزاء البلدية التي أتمتت من أجلها أما



أحياء في مكة المكرمة

بيع المخلفات وبالتالي يكون هناك كفاءة وتقنية في طريقة معالجة المخلفات.

المشاريع المستقبلية

× ما هي أبرز مشاريعكم المستقبلية في وكالة الوزارة؟

المشاريع كثيرة وهناك برامج بدأت في بعض الأمانات منها استئجار السيارات بدلا من شرائها وهناك أشياء في طور التفكير وأشياء أخرى في الجعم والتطوير والاستفادة من

السيارات، ويتم إصدار التقارير في نهاية الفترة المحددة. ومن المتوقع في نهاية المرحلة الأولى أن تكون الأمانة قادرة على تخفيض عدد السيارات من ٧٠٠ إلى ٤٠٠ سيارة وفقا للتقديرات إذ من المتوقع أن تحقق الأمانة وفورات تراكمية خلال السنوات العشر المقبلة مقدارها ٢٥ مليون ريال نتيجة تنفيذ هذا المشروع فضلا عن ارتفاع مستوى الأداء. وقد قام فريق التخصيص بتقديم المرحلة الأولى ماليا وفتيا.

السيارات الآن يتم حفظها في المواقف الخاصة بالبلديات الفرعية بعد استخدامها. وتقوم الأمانة بالتخلص من السيارات القديمة التي تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية التشغيل والصيانة. وقد سجلت الأمانة وفورات في الصرف على الوقود وصيانة السيارات. وبالإضافة للوفورات فسوف تسطيع الأمانة استئجار أراضي الورش لديها للحصول على عائد أفضل على أصولها أما نظام إدارة الأسطول فهو يعمل الآن، ويتم تسجيل كل تحركات

الإيرادات تعطي للمضاعف الخاص بحيث يقوم فيها بعني برنامج التخصيص لرفع الكفاءة وتخفيف العبء عن البلديات.

وهناك مشروع النقل والحركة في أمانة محافظة جدة حيث أوضحت نتائج المرحلة الأولى من المشروع أن البلديات الفرعية التي استفادت من المشروع لديها الآن أسطول يمكن الاعتماد عليه بشكل أكبر للقيام بواجباتها. وقد تم تحقيق انخفاض كبير في الاستخدام الشخصي للسيارات حيث إن

يقوم بها القطاع الخاص وهذه قائمة، حتى النظافة الآن تقوم بها الشركات لكن الهدف أن تجمع هذه التجربة والاستفادة من معالجة النفايات والاستفادة منها ليكون لها عائد بدلا من أن تكون مجرد متعبئة برامجه، وأصبحت عملية التخصيص إحدى الإستراتيجيات الاقتصادية في معظم دول العالم وذلك لتحسين الأداء الإداري والاقتصادي في بعض المرافق والمشروعات العامة وقد قامت الدولة بتبني سياسة ومنهجية التخصيص لتحقيق عدد من الأهداف والمنطلقات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤/١٨/١٤١٦هـ للكتاب، والحصول على موافقة وزارة الثقافة والإعلام على نشر الكتاب، وجار العمل للبدء في الطباعة.

× يلاحظ أن المستفيد الوحيد من النفايات هي العمالة التي تقوم بالجمع إلى جانب أن جميع النفايات بطريقة غير حضارية أصبح ظاهرة مشاهدة فما هي الحلول؟

هذا الذي نعمل من أجله الآن وهو إنشاء شركة تساهم فيها الدولة وتعالج قضية الجمع والتطوير والاستفادة من

الوزارة وتم إعداد إستراتيجية البرنامج بالتعاون مع القطاع الخاص لتخصيص هذه الأنشطة. والبرنامج يتكون من فريق يضم عدة وكالات بالوزارة تراقب عملية التخصيص ومتابعة برامجه، وأصبحت عملية التخصيص إحدى الإستراتيجيات الاقتصادية في معظم دول العالم وذلك لتحسين الأداء الإداري والاقتصادي في بعض المرافق والمشروعات العامة وقد قامت الدولة بتبني سياسة ومنهجية التخصيص لتحقيق عدد من الأهداف والمنطلقات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤/١٨/١٤١٦هـ للكتاب، والحصول على موافقة وزارة الثقافة والإعلام على نشر الكتاب، وجار العمل للبدء في الطباعة.

× ما هي الأنشطة التي سيتم تخصيصها؟ الأنشطة كثيرة ويعد حصرها وحدها هناك أكثر من ١٤٠ نشاطا تقوم بها الأمانات والبلديات، هذه الأنشطة سوف تعطي أولوية منها موضوع النظافة، وهناك دراسة جدوى لإنشاء شركة للنظافة، وهناك قطاعات أخرى لإزالة في مرحلة تقديم خدمات من القطاع الخاص وهي إدارة وتشغيل

الأهداف الفرعية فتتمثل في رفع نسبة تغطية الخدمات البلدية في المناطق المأهولة بكفاءة وفاعلية والحد من حجم الفاقد في الإيرادات البلدية وتضييق الفجوة بين المتطلبات البلدية والاعتمادات المالية والاستثمار الأمل للموارد البلدية وزيادة استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة البلدية والتوسع فيها. x ما هي المعايير التي يتم على ضوئها تحديد أولوية تخصيص الخدمات والأنشطة البلدية؟

يتم تحديد معايير أولوية تخصيص الخدمات والأنشطة البلدية وفقا للقناعة بجاهزية الخدمة أو النشاط للتخصيص: وبعض الخدمات والأنشطة يسهل تخصيصها بسبب عدة عوامل مثل توفر عدد كبير من المستثمرين من القطاع الخاص أو الخبرة السابقة.. الخ. وقد يكون من الأفضل اختيار خدمة يسهل تخصيصها للتأكد من إمكانية نجاحها ومستوى أداء الخدمة: كلما كان أداء الخدمة متدينا كلما كان تلك مدعاة لأولوية تخصيص تلك الخدمة ومدى تأثر العلاقة بين المواطن والأجهزة البلدية. ومن المتوقع أن يكون هناك تأثير للتخصيص على العلاقة بين الأجهزة البلدية من جهة والمواطن من جهة أخرى، فكلما كانت العلاقة إيجابية، ازادت قابلية الخدمة للتخصيص وجاذبية الخدمة أو النشاط للمستثمر. وسوف يتم اعتبار مدى جاذبية الخدمة للمستثمر من القطاع الخاص، حيث يرغب المستثمرون في الخدمات والأنشطة التي يتوقعون فيها عائدا أعلى مقابل استثمارهم والأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروع.